بحل كهذا ولا نترك مجالا للاوهام الحسابية بأن تسيطر على رؤيانا السياسية .

ــ يعمد الكاتب اكثر من مرة الى التأكيد على الاختسلاف بين الوضع الجزائري والوضع الفلسطيني ، فيقول : « ان الفدائيين يتمادون في اقامة تشبيه بين عملهسم وعمل جبهة التحريسر الجزائرية ولكن اذا تمكنت الجبهة من ارغام الفرنسيين على التخلي عن سيطرتهم على الجزائر ؟ غلن يقوى اى عمل ارهابي علسى ارغامهم علسى التخلى عن سيادتهم على فرنسما» (ص }} والفكرة نفسها معادة ص ٢٠٥) . الكانب نفسه يتيم هنا تشبيها خادعا بين وضع الغرنسيين في فرنسا ووضع الصهاينة في فلسطين ، ويريد بتشبيهه هذا ان يضغي شرعية تاريخية على عملية استعمارية لم يمض ربع قرن على تتويجها بقيام الدولة، ورغم غجاجة هذا التشبيه ، الا انه كثيرا ما يؤثر على الاوساط البسيطة والقليلة الاطلاع ، التي اعتادت ان تعتبر اسرائيل دولة مثل غيرها .

_ يتول هركابي : « ان اسرائيل اعتسرنت بالفلسطينيين بهجرد تبولها بهشروع التقسيم عام ١٩٤٧ الذي نادى بخلق دولة فلسطينية مجاورة » (ص ١٠٢) • والولايات المتحدة اعترفت بوجود الفيتناميين بهجرد القالها القنابل عليهم • يكاد المنطقان يتشابهان • علما بأن كل المعلومات تشير الى رفض كافة المسؤولين الصهاينة الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني حتى هذه اللحظة • وتصريحات مئير الاخيرة ترفض حتى فكرة تمثيل هذا الشعب خارج اسرائيل والاردن •

وفي النهاية سننبري لمناقشسة تعليقات الكاتب حول بعض مواد الميشاق الوطني الفلسطيشسي (وبالذات الحواد ٢ ، ١٢ و ٢٣) ، المادة السادسة التي يعود لها الكاتب بمناسبة وبدون مناسبة أصبحت احدى المجالات الرئيسية للاعلام الصهيوني المضاد لفكر المتاومة واهدافها ، ماذا تقول هذه المادة ؟

« اليهود الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في غلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لهسا يعتبرون غلسطينيين » •

وماذا يستنتج منها الكاتب ؟

ان الفلسطينيين يعتبرون اليهود الذين أتوا الى

نلسطين بعد ١٩٤٧ اجانب ولا بد من طردهم بعد التحرير (ص ١١٢) ، وفي مكان آخر يعيد الكاتب تاريخ غلسطينية اليهود الى ١٩١٧ ، اي ان اليهود الذين أتوا بعد وعد بلغور لن يعتبروا غلسطينيين ولن يسمح لهم بالتالي بالبقاء (ص ٣٤) ، ويعود هو وألعديد من الدعائيين الصهيونيين مرارا على هذه المادة ليؤكدوا للقارىء الاجنبي — ولليهودي كذلك نس بأن شعار غلسطين الديموقراطية ليس الاخدعة يستعملها الغلسطينون للاعلام الخارجي ، بينما يقررون غير ذلك في مجالسهم الوطنية .

ورغم محاولات الربط المنتعل بين غقرات متباعدة يسهل الرد على هذه الاغتراضات ، غالميثاق الوطني أراد في المادة ٥ ان يحدد من من العرب وفي المادة ٦ من من اليهود فلسطينيون ، اى من يحق له الانتماء الى الشخصية الفلسطينية حانيا وليس من يحق له البقاء على ارض فلسطين بعد تحريرها . وهذا التحديد له علاقة بالمؤسسات الحالية القائمة وليس بمؤسسات المستقبل ، ومن الواضيح انذا لا يمكن أن نعتبر اليهودي الفرنسي فلسطينيا بالمعنى المحدد حاليا الا اذا أراد هو ذلك . وهنا تطرح عضية اليهود غير الفلسطينيين او بشكل اكتر تحديدا اليهود غير العرب الذين اصبحت لهم ثقافة مهيزة وانتماء يحتاج الى تحديد اكثر في المستقبل في اطار الدولة الديموقراطية . وقد قامت المنظمات الفدائية الرئيسية بتحديد رؤياها في كتابات وتصريحات عدة مطالبة ببقاء كابة السكان الذين يرضون بالتخلي عن المواقف الشوفينية الصهيونية وبالتعايش مع السكان الاصليسين في ظل نظسام ديموتراطي تقدمي ، وهنا قد بتساءل هركابي اذا عنى هذا الموقف استثناء الصهيونيين من هذه الدولة ، والجواب هو انه في دولة ديموقراطية حقا تحرم كافة الغئات الرجعية من مستغلين وعنصريين من أن يمارمسوا ما يسمونه حسريتهم على حساب حرية ومصالح الشعب بمجمله ذلك ان الحرية كل لا يتجزأ ، ونظرا لطبيعة الصهيونية العدائية لكل ما هو عربي ، والمرتبطة بالرأسمال والامبريالية العالميتين والمتناقضة مع امن وسلام شعوب المنطقة ، غلا يمكن ان يشمل حق تقسرير المصير للغثاث المشكلة للدولة الديموةزاطية انبياء هذه الايديولوجية .

ولا بد من الاشارة مرة اخرى الى ان التركيز على البرنامج الناسطيني لمستقبل اليهود يتصد منه